





بسم الله الرحمن الرحيم
 من ممتلكات الفتيحة الى هذه
 و به الخليفة بنو امية بن عبد الله بن عبد
 الله

بازرسی شد
 ۳۷ - ۳۲

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وعلية

بازدید شد
 ۱۳۸۲

۳۹۳۵
 فهرست کتابخانه

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کد شرح شرایع الاسلام - ج ۳	مؤلف
موضوع	شماره ثبت کتاب
شماره قفسه ۷۹۸۳	۷۸۲۰۰
۷۹۸۳	۳۱۱۵

نسخه فهرست شده
 ۲۴۶۸



بسم الله الرحمن الرحيم
 من ممتلكات الفتيحة الى هذه
 و به الخليفة بنو امية بن عبد الله بن عبد
 الله

بازرسی شد
 ۳۷ - ۳۲

شرح شرایع
 ج ۳
 در سینه طهارة طهاره
 طهارة طهارة

بازدید شد
 ۱۳۸۲

۳۹۳۵
 فهرست کتابخانه

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کد شرح شرایع الاسلام - ج ۳	مؤلف
موضوع	شماره ثبت کتاب
شماره قفسه ۷۹۸۳	۷۸۲۰۰
۷۹۸۳	۳۱۱۵

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وعلية

لا يجوز الشك فيه ودم الحنف حار وفيه حيوان شديد ودم الاستحاضة بارد سيل
ويلا يحل له ان يقطع ذلك بل ان الشك في غير هذه حلال سوى ما قد يظهر من المنى وقبح
والغياض والبيان ان الدم فيكون الاستحاضة علامة للحض عن العبد لا ركيب
فيها ان خرجت بطريق فموت العدة فان خرجت مستترة فموتها فاذن
يعتق ان من العدة مع النظرة قطعا فلها ان تخرج الكتاب على الطوق المتيقن
ويذهب ان ينام الا حلة بعد الاصبح من جعله علامة للحض شاع الا ان يعلم
وعلما ردم محمد الغزي بين الامرين بالقطع وعدمه مع تسليم كونها علامة في قطع
النسب وقد دفع ايقاعات الفرقين ودوران الامر بين العدة والحض في
انفس عقبي وبما مر من ان القاعدة الاصل ان الحي عليها ان عرف الله وغيره فيها
نظر فذكر بطلان الفرض وعدمه فيقطع عدم الفرق في الامرين معا بين كون الدم
مستقفا بصفاة الحض وعدمه ودعى اختصاصا علامة للحض بالتحقق بها
تكون في المرجع في الحقيقة لا الاستصحاب الا شاهد علمي لا دعوى اختصاص
موضوع الاختيار بذلك فانها لا ينبغي الا للنفات اليها في ما في الشك في
ان كفيته ادخال القطنة ان تستلني على ظهرها وترفع عليها وترفعه في
لا يخرج جواربها وفي ارض ان في بعض النصوص اطلاق الامر باستبدال
القطنة وفي بعضها استدخال الاصبع مع الاستلقاء طريق الحي على الطوق على
المفيد والخبر بين الاصبع والكوسف الآلة الثالثة الظاهر في الدلالة وفي ذلك
نظام وجوب العمل على ما في النصوص وظاهرها كظاهر الاستحاضة قبل وجوب
الاختبار وعدم مشروعية الاختصاص مع الحائز وما مع عدمه فالظاهر وعيسته
فيجوز العمل الواقع بمقتضاه عن الواقع وانكشف بعد ذلك وقد يلحق بذلك
مطابق العدة عن الاختيار مع الحائز الجبل بوجوبه ولعله لا يارفع تلك
الجماعة وبالفرض ان فرض ذلك في كون العدة ان تخرج على ان حكمها الا
الاشد ان في لزوم العمل بذلك وجوب ثانيا لتمام التوجه الى استحاضة الحض او

لافتقار

[illegible]

احدهما بالتمتع الذي هو أقوى المرحمات فتساو اعتبارا واد الرضى وغيرهما
حسن لو انقضت نسخ التذيب كما ادعاه بعضهم كما قبل وكذا عرج بعد ذلك
ابن طاورس والفاضل وشيخه صرحوا باختلافها بل يراجع من الثاني
اتفاقا على ما ادعاه الكافي واطلاق النص صحيح ابن عمار والمضى ونظر يقتضيه
العلم الجاني عندهم وان لم يكن من قرحة كما حرج بعضهم وهو ظاهر ما من
الكتاب وغيره ولكن في جامع المفاصل المصير لما عليه الأكثر لو انقضت
القرحة ونسخ القدر من الايمن باوصاف الحصى بشرائط فانها تظهر تجبى نظر
الى الامكان والحديث لا ينافي ذلك لانها قد انقضت والقرحة ذات الظاهر
ان اطلاق الاصطلاح لا يدبر ذلك وفي الخبرين الرقايه وعياله الأكثر تحضيرا
لمشبه بالقرحة لاطلاقه ونفى في الرضى وفيه ما عجزنا عن التسمية الى
منع اختصاص النص بذلك بل ظاهره ان ذلك من لوازم المحص حيث هو جنى
بمعنى انه لا يخرج من جناب واحد كون الشئ من ذلك لا يقتضى تخصيص
بل بل بما ذكره وان هذا اللازم بعون علي وان احتجوا خلافه كما احتجوا
القرحة فجاوبوا العلم كما هو مقتضى اطلاقه وركز الاستقلال في الجواب
فيكون خاصا من الجانب الاخر يعني كون ذكره فلا يملك الحكم عليه بالقرحة شرعا
واما ما هو غير شرعا ان الان يعلم ونحوه وتحتيكون شاهدا او قاطعا فاعلم
واحتمل ان هذا اللازم عليه كما لا اوصاف فلما عجز عن العمل به ونظرنا على
يدفعه فالحق القاطع ظهور الفرق بين الامرين في ثبوت التثنية فيما في الحديث
ثبوت تخلف شرعا ودعى التفرق بين كافرة المسلمين والمسلمين بل وسائر المنة
والشذوذات بل وسائر الناس على عدم الاعتدال احكام الحيف على طائفة واحدة
وان الاخر ليس بجنى بل يكون بان الخارج من الجانبين حقيقة في الجملة وان بعض
افاضل اهل الطائفة الذي هو صريح بان الامم يميل مرة الى الايمن واخرى الى الايسر
وان النص من الشواهد الواردة اعتبارا لا اوصاف وغيرها فافاضلهم الحكم

فلا يخرج من الجانبين **اول** ردوي الحكيمة ونسج من يحيى رفعه لا انا انما انا
لا بعد اخره فانه ما خرج اخره فوجوا والدم سائل لا تدفعه من الحصى
دم الفرج قاله ثم ما فليس ثلث عاظم ما خرج من رجليه ثم تستغلها صبيها الى
فان خرج الدم فنجى اسباب الامن فتم الحصى واذا خرج من جانبنا لا يفر في الفرج
كذا في جميع نسخ الكافي واخره في كثير منهم ثم بعض نسخ التهذيب بل في كثير
منها لا يفر في نسخة الغدير وان غير هذا من الجديد فطاهر المشايخ وقد ليس
وقال في التهذيب واما ما في **ثاني** وفي النكاح اخذنا في هذا لمذهب الشيخ والصدوق
وفي بعضها لا يفر الحصى **والا** من الفرج بل في التهذيب واخرا انه كذلك وجدنا
في النسخ المبسوطة بل من المعتبر اتمام الكافي لعل من ان الناس يخرج من الرضوي
والصدوق وما عن النسخي ناقلا عن الرضا **والا** في النسخ والاصح كذا والحمد لله
سعيد وكثيرهم بل في **الاول** الى **الاحتمال** بل في **الاول** المسمى بغير المقدس
والمناخنة ان لم يكن جمعا **والا** في التهذيب وان خالفته الذكر والردوي **والا**
رجع الى المشروفي البيان المناخنة **والا** في غيره ورجع على نسخة الكافي **والا**
جلوا وقد روي في غيره من نسخ كبريت في التمايز في بعض اصنافه **والا** في
ما ورد في كبريت اسنن الحاض **والا** في الجوان كما عن بعض النسخ **والا** بل
في غير موضع من النسخ **والا** في الكافي **والا** في الحصى اسود غليظا قلده حتى يخرج من الجانب
اليمين **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره
الاصح **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره
بعض النسخ **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره
واخذنا نسخة **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره
نسخ الكافي **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره
وفي غيرها **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره
العلم **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره **والا** في غيره

احمدی

الدم

واذا اشكال في تعيين نوع العارض فاعلم ان وجه تقديم عاقله الاستغفار
ولا طريق له الا الشرح كما ان في وقتنا وسبقنا بعض الاحكام والقوانين لا يفتقر
التعيين بحيث يرت عليه سائر احكام النوع وان لم تكن في مقتضى ما معناه
باستحقاق المنع من الدخول في الصلوة ونحن هنا نجد في المصنف في الملحة الغسل
وقوله كما هو واضح ولكن قد يعجز عن هذا الاستحسان واحتمال عدم اتمامها
كأن الخارج من غير وجهها كما قد يستفاد من مرسى يوشى وعنه يدور ان ظاهرهم
الشاهد حديثه كما هو صريح الجاه وكثير من العبادات بل هو كصريح الجاه وكفوت
فلا ينبغي الالتفات اليه بل انتم في المصل بتغيره باستفاد ذلك من انية نوعه
في الجوف فخرجتموه لم يحكم في وقت الخارج فخرجتموه بآحاد وجوب الاختيار مع احتمال البناء
عند الوجوب الا ان يعلم كونه فخرجتموه من المصلحة التي من لم يعلم بها المصلحة كانت
فانما هو في الثاني يمنع ذلك كما هو مقتضى الاصل ونزعه واثباته باستحسان مع عرق
الدم بعد دخوله الوقت معارض باستحسان عدمه مع عرقه باستحسان بدو دخوله
تأمل سياتي على ما يشوب الخلاف القليلة قبل دخوله الوقت ولعل الاول معارضه بما
سبق فاما ما جردوا في الثالث معارضه باصالة عدم الاستحسان واحكامها بل انهم
الفرع من وجهها ومن وجهه باستحسانها فالتفتها للتكليف واصلها لا المصلحة في العمل
عند قلنا الدم معارض مع منعه من الاستحسان بآحاد هذه الاصلية باصالة البرائة
من مطلق الوضوء والغسل وغيرهما كما يجب على الاحتياط واستحسان المنع من الدخول في
شرط بالهاتك كما سبق وعرف ان المنع من الاستحسان ببناء على الصحيح ان العبادات
اسلم للصحيح بل قد يفتي في بناء على عدمه فاحض بالظاهر ولا علم بصحتها في من وجه
اليها للطلاب الا ان يمنع ذلك بل يترجم من معلوماته الميسرة خاصة عنها ولا يرد
انقاذ العلم بذلك لقاعدة التواضع على الصلوة وهو ما فيه من مصلحة انما في
فيا لو كانت مستقلة وشك في عرض الفرض وعدمه واما مع العمل بعد ثبوتها وانك في
راعه فلا تكتفي من الصلوة شرعا فتتبع الوجوب عنها لانه التقدير في كماله

دع

خبرين

وفي الخاص بعد ثبوت كونه رواية في مرجع الشريعة وبغيرها المظنون ان لم يقطع
العدم كما لا يخفى على المتأمل فبما رآه في بعض الكتب من عدمه ورحمنا المصنف ومنه
بأنها انما يوجبها عاقله التقاء المختل منها طرما كذا هو كونه من وجهه الجاه
وظاهر من وجهه الجاه بل هو كونه من وجهه الجاه بل هو كونه من وجهه الجاه
الدم وانما يوجبها عاقله التقاء المختل منها طرما كذا هو كونه من وجهه الجاه
الا ان كان بلغ ثلثه من الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
عامة فاشترى فرائضها من وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
الطالب بالثبوت على وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
بالثبوت على وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
خفيف واحد في وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
مرات ولو كان كل قدوة في التقاة طرما كذا هو كونه من وجهه الجاه بل هو كونه من وجهه الجاه
الظاهر والبرائة في ذلك وفي ان الطهر كمال عشرة وعن النهاية ان الظاهر عند
علمنا شرائط التوالي في الشاة وقيل بغيره بل قد تكون ملغية بشرط ان تكون من
جمل عشرة فلو رأت الاول والخامس في العاشر في الشاة فيصير كذا في وجهه الجاه فيصير
ذلك هو كونه من وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
اضاع الدم خمسة وبطلان الصريح وغيره وقيل براءة الشاهدين وكثير من غير
وهو الظاهر ما في النهاية ومن الممنوعين من العبادات جهة ما في المصنف وغيره ومن
عن الوسيلة والمعتبر وغيرهما ان ذلك خفيف في وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
على شرط ما في الشاة فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
الاكثر من وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
المجيب اليه وعليه فلا يفتي في الاستدلال بها قطعا وقد يفتي بعدم اجها على الاول اية المنع
امتناع التواضع على وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
العشر في وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت

آيام

بين حبيبتين لا يفتقر في العشرة بل هو الظاهر منها في كثير من الفتاوى ولا خلاف فيها
في ما يفتي به الا انما هو على تقديرها في ذلك وفي الجاه والاشياء واصل الظاهر في حبيبتين
عشر ايام بل هو مقتضى الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
منه على البيت فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
بل هو كونه من وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
وان غفل عن ذلك كثير من تأخر بركة الفرض اية جعفر عن علي بن واذا الفرض بين
وهو الصحيح عن عزة الفرض بين الحبيبتين الا في حقه لك ما هو كونه في ان ذلك
هو الذي لا يفتقر في العشرة فلا حظا وتذكر وقد سئل عن الثاني بالاصول والآيات
وقاعدة الاحتياط في الصلوة والاشياء والاصول والاصول الى العادة وبوجهها في
المصل بغير وجهه الجاه فيصير وكذا لو شارب كذا والتقاة في الشاة وان كانت
اول ما يفتقر في ربا كانت كثيرة الدم فيكون حبيبتين عشرة ايام فلا تزال كما ذكرت ففتت
حيث ترجع الى ثلثة ايام فاذا رجعت الى ثلثة ايام اربع حبيبتين ولا يكون اقل من ثلثة ايام
فاذا رأت المدة في ايام حبيبتين ركعت الصلوة فان ستم بها الدم ثلثة ايام فهي
حالي وان انقطع الدم بعد ما رأت يوما او يومين اغتسلت وصلت واستقرت في
يوم رأت الدم العشرة ايام فان رأت في تلك العشرة ايام يوم رأت الدم يوما او
يومين حتى يتبين ثلثة ايام فذلك الذي رأت في اول الامر بعد هذا الذي رأت بعد
ذلك في العشرة يومين الحبيبتين وان قرنها يوم رأت الدم عشرة ايام ولم تر الدم في
اليوم واليومين الذي رأت في يومين من الحيض انما كان من علة اخرى في جوفها
واما من الحيض فعلم ان تعيد الصلوة في ذلك اليومين الذي رأت فيهما كذا وكذا لا يفتقر
لم تكن خاضعا في تعين ما ركعت الصلوة في اليوم واليومين وان لم تكن ثلثة ايام
فمن الحيض وهو ان في الحيض لم يجز عليها الصلوة ولا يكون الظاهر اقل من عشرة ايام في
حاضها المدة وكان حبيبتين خمسة ايام فافضل الدم اغتسلت وصلت فان رأت بعد
ذلك الدم ولم يترجم في حبيبتين عشرة ايام فذلك الذي رأت في العشرة فان رأت الدم

اذن

من اول ما رأت الدم الاول والثاني عشرة ايام في مقتضى ما في حبيبتين عشرة ايام
وقاعدة كذا في المدة ايام حبيبتين عشرة ايام في مقتضى ما في حبيبتين عشرة ايام
فيلحق عشرة ايام بعد ايام حبيبتين فليس يلحق من الحيض بل هو كونه من وجهه الجاه فيصير
قال ان اذ رأت المدة في ثلثة عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
تذكر العشرة الاولى اية وجب عند اربع عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
املك بنفسها فافضل ان اذ رأت الدم من الحبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
عجى الدم عليها بثلث ايام فافضل ان اذ رأت الدم من الحبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
من الحبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
بنفسها والاصول وقد يفتي في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
عشر ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
فمنها في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
الثانية وقد يفتي في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
المجيب بيزو في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
مع تسليم ثلثها لذلك بعد اربع عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
بالثبوت في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
او صرح في ان الثانية عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
ظاهره ولا يقولون به في السابق في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
انما يفتقر فلا يفتقر للثبوت في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
ايقان الدم الا في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
الكل بينهما ووجهه ان كان قبل تمام عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
تلك فالثاني ويجوز بكونه حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام
لا يفتقر في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام في حبيبتين عشرة ايام

كما سبق واحتمل ان يكون المبدأ المخلوط من غير كماله فلا يحكم بخصيصة كبرى تعلم ان زيادة علمها
 مدفع مع مخالفة للاجماع ظاهر كما سيظهر بان الخلافة قاضية ايم يكون الدم الاخر من
 الخصية السابقة وان زاد المخلوط على عرق من كان سبعة وكان خمسة مثلاً فلا يلزم لزوم
 ظاهر الزمان خرج ذلك خاصاً بما ذكرناه ان كثر المخلوط عرق الكبرياء والى الزمان
 جميع ما تقدم بعد العرق من مبدأ الخصية مع كونها كان بعضها انما لماد لها انزحين
 ولو كان كما سياتى انتم انتم باليهيم والدم قد يستبدل على انما لا يتوقف استحقاق العرق
 عن المرتبة المخلوط من الدم واليوم واليومين قلناه ان كان بسيطاً فلا يتوقف ذلك اليوم
 وان كان صغيراً فليقتل عند كل سلوطين المولود على انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 كونه الكسب على العمل عليه المرسلاً في موضع وفيه نظر من وجه واحد او على العمل عليه
 الاقدام على الزنا وان لم يمتد العضا بعد لم يمتد عدم الخصية في الواقع **والاشارة بالآلة**
 ظاهر الجامع ويخرج جواز تعلق مقدار ثلثه ولو لم يمتد في الواقع وقصداً من ان عرقه
 مثله ما من المبدأ من انما اذا رأت ساعده من ساعده من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 على اعتبار النسل الى وبناتها على عدمه نظر بان تمتثلت انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 كان المبدأ جازماً ولكن قد يقع بآثار التعلق بان المتعلق من المرسلاً الذي هو الاصل فيه
 انما هو التعلق من الايام بل العمل بالمشاوره انما هو ذلك في غير التعلق من انما لا يتوقف
 على اصل الدم المخلوط كماله انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الزنا احد في الخصية وبعده بالاشارة الى الحكم من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الدم في بعضه فيقتصر على العمل مع نكاح جميع خلافه في تلك الحيات وانما لا يتوقف انما لا يتوقف
 البعض في الصوم ويخرج من عدمه بل المبدأ عدمه في الواقع واما في الصلوة ويخرجها
 فلا يرب في رضا وقوى ايم ظاهر وانما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 على انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ثانياً في الحقيقة وانما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف

انما لا يتوقف

بل المتبادر منها انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 بل من غير انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 كما قبل كما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ثلثه بل من غير انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 في بعض الحالات كما قبل كما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 لم يخرج ولكن صار الى انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 بين الطرفين والمظهر من مغلطة لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 واجاماً فكلما في النكاح لثلاثين يوماً في العرق من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 المتبادر من ذلك انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الحرف في بعض النسخ ولا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 دعوى انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ويخرجها وانما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ما من اوسط وما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ثلثه بل من غير انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ويخرجها من الجامع المركبة على انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ولا يرب على انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 راجع الى الاول بناء على عدم قارحية الفترات المعتادة في العمل ايم انما لا يتوقف
 انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الفترات في انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 بالدم كما هو صريح القائلين وانما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الفترات قطعاً ولكن انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف

ظاهر اوضح
 في ذلك
 صحيح

كما هو معتقد بالجماع عدم قارحية الفترات المعتادة لأعمال التحقيق على العلم
 كما هو من بعض من تأخر واشتغل **الثالث** ظاهر الاصل كما قبل وغلب البتة المفسر في
 الايام من النكاح انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ايم وفي الجامع المقاصد انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 في بعض الايام ولعلنا جازماً انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 وليا انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ظاهر الاصل في الجامع وفي بعض الايام انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الدم الاول من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 وظاهر انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 المستحق للرجوع ويخرج من رتبة تلك الحيات في نكاح جميع ايامها
 ولكن هذا ولكن يدفع جميع ذلك ظاهر انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 ايم ثلثه انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 رتبة تلك الحيات في نكاح انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 في الايام الحقيقة العرفية والدينية انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 المفسر في انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 على ما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 اول الشهر انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 واحتمل انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 المفسر في انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
قال وانما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 العرفية والبطنية يوجب جميع سنه **الاول** في خلاف في عدم حقيقة ما لا يتوقف انما لا يتوقف
 بل الاجماع في الحقيقة وانما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 حتى في الحقيقة وانما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف

نفي

فقبل ما يستحقه قبل ما يستحقه كما هو صريح الجاهل من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 وقيل بالاول في العرفية والبطنية وكذا في غيرهما كما هو صريح من انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 وغيرهما من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 والثاني في غيرهما كما هو صريح الجاهل من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 التبيان والجماع نسبة الاول في العرفية الى الاحتجاب ومن الراي في العرفية بالاول في العرفية
 الهاشمية وربما احتمل وقيل بالثاني بالنسبة الى العادة فلهذا الاول بالنسبة الى العادة
 كذلك وجعل البعض كقيل وربطوا من الشرائع الحاشية مع بعض من غيرهما وقيل
 فالسنة وظاهر المتبادر انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 وقد يستدل كما الاول بالاحتجاب وقاعدة الاحتجاب في العادة والاصول والمواعظ
 عبد الرحمن وما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الدالة على انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 حداثة قد يستدل من المفسر من سنه ومن سنه ومن سنه ومن سنه ومن سنه
 المراد من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 قلع في غير حاشية كماله كما هو صريح من سنه ومن سنه ومن سنه ومن سنه
 الاجابة كما قبل وكما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 اليه عن انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 وهو من سنه ومن سنه ومن سنه ومن سنه ومن سنه ومن سنه
 حرة الا انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 المفسر بعد اطلاق الفتوى في الجاهل من انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 الى سنين سنه وهو حسن انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 والكل انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 كما هو المتبادر في انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف
 فانه مكره في بنات الانبياء ولا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف انما لا يتوقف

عن الامير

[illegible]

۱۹۳۷

يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ

يا معي يا الله يا كاف

[illegible]

١٠٠٠
في وقت الحارة من

[illegible]

اوصی

卷五

التسمية التي هي فلما انضى لها أيام معلومة قد اخلصت بلا اختلاط عليها فانتقلت
 الصلقة قد اوتارها وحفظها وانما الاحتياج الى معرفة كون الدم لا يتم السنة في الحيض
 ان يكون الصفرة والكدره قافيهما الى ايام الحيض اذا عرفت حقيقتها لان كان الدم
 اسود وعرف لك فهذا يبين ان كان قليل الدم وكثير ايام الحيض لكل واحد كانت ايامها
 معلومة قافيهما الى ايام وعددتها احتاجت الى النقل الى اقبال الله واربابه
 ثم منع الصلقة مما قد ورد لك وكان مراده من جعل ايام واحد اذا هو قليل
 مجزئها المتحقق بجعل واحدته الميرشد اليه فلو تم هذه سنة فيتم في انما اختلط
 عليها ايامها حتى لا تغتر بالكم ان مراده من جعلها بيشل الشبان بعد اكتمال ايامهم
 اكتمال اربابها كالميرشد اليه فلو تم جميع حالات المستحضرة ودعا هذه السنة
 الشبان لكانوا ابدان مخلوقة واحدة من ايامها كانت لها ايام معلومة من قليل وكثير في
 ثبات ايامها وعلما ان الذي يترتب عليه ليس فيه عدد معلوم بوضوح ايامها وانما اختلط
 الايام عليها ونقصت وتمازجت وتغير عليها الا انما انقضت اقبال الدم وادبها في
 حاله وان لم يكن لها ايام بقوله للشبان احتاجت اوك دارات وقتها سبع وعلها انقضت
 وعرفت وان لم يكن لها ايام انهم اخلصت في كل شهر في ايامها كما علمت وكذا علم انقطاع الدم
 ودوالي الحيض في الشهرين المتتابعين وقاله وان اختلط علم ايامها وزادت ونقصت حتى
 لا تقف ثباتا بعد علم الدم كما علمت باقبال الدم وادبها وليس لها سنة غير هذا
 لقوله انما اقبلت الحيضة في الصلقة واذا ابرزت فاقتطعت في ايامها اتم في الحيض
 اسود يعرف وكثير في ايامها اذا وارت الدم الحار في ايامها فيضع قليل ان كسفت في
 لا يفي جميع اقسام المستحضرة لعدم ثباتها في ايامها في وقت دور العود او بالعكس ولا
 لغز في وقت العود في اقسام العادة لان المتحصل بها مما كان في جميع هذه الاقسام
 في السنة اثنا عشر ولا يوسر ان اتم ما على علمه ودور من هذا العقاد كما ابرر في اعتبار
 الشهرين الذي يليان المتواليين في الوقتين العديدين لانه المنطق القاطع في النقص
 والمخاض والعاد البز النقص وهذا الذي قد علمت قد قلت بركة في حق الله ما جاء في

وبقا ما لا يتغير من تأخر الاحتضار الوفي في المتقدم والمتأخر قليلا بل بقا نسبته إلى
 كما قيل لتأخره في ذات العذرات ولأنه لا يعرف في ذات الحنض بالاحتضار وحشا
 فضل الجاهل علة المامضا وانها وحشا وفيه التصريح المذكور والعرض والرجحان قيل
 وقد يوجب تعارف روية فاقدا لصحة ذلك وكذا كون الماداة الاياما اقرب منها وانصح
 معناه والدم يجوز احتضاره ذلك مستمرة الدم وهو معلوم الحكم المطلق نصا وفيه
 وجوبه ما ذكره لا يترك له العاقد ههنا ان يكون ظاهره الخالص لعمارة من غير علة انما
 ظاهرة اتفاق السابق على الحق به وذكر المتأخر عنه العمل بالملوك كالحق الامر من نص
 للاعلى كما يستخرج انما انتم له لا أصل لذلك بقدم العادرة وانما هاهنا متعارف
 في ذات العذرات كما لا دلالة فيها التحق بحد الزيادة قبل تحقق الحق به لا كمر
 بيان بحد الزيادة وهو من وجوب الحق به فانما تحقق ثبت الاتفاق والافاد كما هو
 واضح مع امکان حمل بعضها على السابك وغيره وقد يستدل بحاصل التحق
 من قبل بمرتب كانه لا يخرج من سلب غير ما اذا كان سابقا للمرسل فاض بارادة بيان
 المنطوق خاصة وغيره انما ورد في فائدة التفسير والصفحة ودعوى الانجاء على عدم الفرق
 على جميع العادرات لانه العزل بالحقين على كونهما بل في الزيادة نسبتا الى الادم
 وان قيل ان الجاهل انما لا يعلم الا في الخارج من غير الفاعل ودعوى ان ذاتها التحق بحد الزيادة
 والجزء متأخر فيه بل ذاتها التحق بحد روية الدم قبل الزيادة من غير علم القول بالفرق
 ان لم يكن لفظ الدم شاملا لذلك وانما هو انما المبدئية تضمن تحقير وكسوف وقسرا
 حتم وسعيد ويحتمل ان كنه الفاضل وكبره في تحقيرها بحد الزيادة من علم بل في الزيادة
 وفيه نسبتا الى المسموع والخطات وسعيد وسلا والخلود والادام والافاضل وسعيد
 وفيه نسبتا الى الادم والحقين وكذا شفا الدم وفيه انما التحق بالافاضل من غير العلم
 مع كونه من غير العلم وفيه اوصافه من تأخر الى اوله مع انصاف الدم بصفة الشهي
 من غير العلم مع كونه من غير العلم مع انصافه مما لا يتأخر الى اوله بل في ذلك
 انما هو في ذلك وفيه ذلك لا يفتقر على المتأمل كلامه في الفاضل والحق وفيه اعترافه بالفرق

[illegible]

عليه السلام يظهر معنى عبد الرحمن قال سألت أبا الحسن ع في الخيط تركه الله وهو حامل كذا
 تركه بول ذلك كذا كثير فقل تركك الصلة قائلة تركك الأكل ولم يطعمني محمد ع
 عن الخيط تركه الله والدفع تركه الله في الأيام وفي الشهر وفي السنة تركه الله
 الخارطة ليس تسلكها في الصلة فبعضه صحيح وصفنا عن بعضه الخيط تركه الله تركه
 الأيام وأربعه أيام فبقية قائلة تركه الصلة تركه طلاقه وان شئت فقل تركه
 الأكل خرجت بالأجوع وغيره وقد يستلحق التأكل بعد ترك الخيط تركه الصلة تركه
 الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 وتبين استئصال بعضه لا يترك الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه
 عنها تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه
 على الخيط فظاهر يترقى الحق المتضمن ترك الخيط للصلة عند تركها الله العيب
 تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 الوتر خاصة وفيها نظر يظهر أن التأكل من غير تركه فلا خلاف وقد ترك في البيان وفي
 المستند تركه أن تركه من غير تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 فلا خلاف فقل تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 تأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 ولكن الوكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه
 لأبأس الاحتياط في العبادة هو وجوب شبهة الخلاف فقل تركه الصلة تركه
 ظهير الترتيب فيهم في الوجوب وعليه فنكون المشقة وجبة جماعاً أخذاً بالجمع في
 لأن تركه على الحائض غير تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه
 فقل تركه تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 كان الخلاف في تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 أيام تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه الصلة تركه الأكل تركه
 صحيح بل ذلك تركه من غير خلاف بل كان تركه على تركه الأكل تركه الصلة تركه

في مقام فهم المظهر الذي هو ترك الصلاة بتجاهد الدين ولما مضى بها عدم المخرج لها
بالمستغفرة بالذات كما لو ترك الصلاة في غير عالم العادة فينبأ أن ذلك وأصل مقتضى مقتضى
الغيب كالوجوب ولا يلزم له كعقاب ترك الصلاة ولا يخلو لأمر عدم الاحتياط
الوجوب تركها لعدم ظهور الأمر في دفع حصة الوجوب وللزم من طرفه مظهره بعد
إعراض الشبهة عن وجهها وبغيره واختلافه والأمر واضح المخرج لا يقدح في ورودها
في مقام فهم الوجوب المستحق أو غير كما كان في الواجب من جهة العمل على العمل فيها
ولما أبانها في تعيين شخص تلك المستغفرة جامع تسليم تركها لورودها
على تركه يدعي ورود المستغفرة في مقام فهمه أكثر فلا يقيد بالأرضة المتقدمة
تعبدا للعادة وإنما تلك بعض من مثلها لا سيما لإبانه ترك العادة إلا أن أرادها
لورود الأرضة الجامعة للندب فيجب استحسان العادة في أيام الاستظهار للمادة على صحتها
بعد أيام العادة الذي أقام له جميع الذنوب وأما القول بالترك عند وقوعه
حقيقة ومخافة فيجب في الوجوب في أيام الاستظهار للأجتماع والتقصير في أيام التردد
في أيام الاستظهار المحرم في الأرضة وهو من قدره لا بد الاحتياط في أيام التردد
طلب التردد حقيقة بمعنى أن فعله في هذا الزمان أقل من أن يفعله بعد يومين
لأنه أودع ما كان المستحضر فيها من الأرضة فلهذا التردد في الاستظهار في
منها من الفعل بها احتياطاً والتقدم في الحرف الوجوب في اختلاف التكليف وقال الإمام
الاستعداد في وجوب العادة عليها باختيارها وعدم الاستظهار ولا يلزم من جواز
ذلك الوجوب إلى بدل كما يجب في كونه واجبه في ذلك وأتم ما مضى من جهة في الواقع
في الحرف الحرف على الفعل وليس الظاهر إلا يجب على الفعل فتكون جهة في ظاهر
في الفعل والترك بل في تركه الثاني كما في ترك العادة التي تقاضى فيها الاحتياط
فيقوم للفتن عليه بالمراتب المتقدمة بالتميز في عرض حاله بوصف فعله في الاستعداد
تلك في توصف بالوجوب أو التمرين في الاستظهار على غيب العمل لا يقدح في تركه
تأويله ولو تعلق كما في ظاهره ولكن بعد هذا ما استظهره علماء الشريعة في أيام

والغلام وهو جواد
نذيرها أرض اختيار
الفضل بعيد جد

كون العرب من العادة ان يملوا الحسية والبصيرة عنها فربما الى التفتحة لا يفتح العبد
 كما هو واضح والاولان بعيدان عن كلامهم وكذا ذلك من هذا الوجه الذي هو حقيقة
 الامر ولا ينفى الى اخرى الا انهم من هذا الوجه وانما اختلاف في نفسية الخلق لا
 على اختلاف علة التمسك كما كانت عادتهما تسعة استظلمت يوم وعاشية يوم
 وسبعة بئذ يستمر باربعة وحيث ان ذلك هو الفارق الفاصل بين الفيل والبق
 على التمسك به ولو وجدوا على ان يفتحوا ويغلقوا وان كانا حقيقتهما الفارق
 استظلمت العرة وبغض الفقيه المطلق الاستظلم وهو طلب ظهور الخلق لا يظلم
 بانظار العرة اذا ظهر غيرها عندهم فخرج حاصل الجميع الى ان الاستظلم هو انظار
 العشرة كما خرج استدلته والكتاب والاصحاب وظاهر الحقيقة والجلد المصالح
 والصدقين وغيرهم وغيرهم اذ ان الاحتياط يوم او يومان وفي الدولة
 انما يخبر من الاستظلم يوم او يمل الى العرة وفي المعبرين والعرا والحق ان استظلم
 يوم او يومين الى العرة في جميع المفاسد ان لا يباس به وان كانا يومين في المشقة
 الذي هو الصبر يوما او يومين طريق الاحتياط وفي التمسك المثل اليان انما استظلم
 يوم او يومين نذبا ولا يستظلم الى العشرة مع ظن المؤمن بان وفي الذكرى تقوية في
 وفي التمسك المثل اليان كما هو المسالك للفقهاء ومما في الذكرى من تأخر لاختلاف كبرهم
 وهو الوجه الذي يجمع الفقيه وسائر العلماء على ما نال ذلك ان ماله قبل العرة
 يومين الخمسة اذ في يومين سابق في اكثر ما يقع فيه اشتداد الصقار يومين في الفصل
 اعرف بغيره وهذا في غيره للذمة المؤبدات ولكن في الارشاد انما استظلم يومين
 التمسك بغيره في السر والعلانية وكثير من العبادات يوم او يومين او ثلثة في الصدوق في العبد
 والعبادة والاصول وكثير من تركت انما ضلته في غير كتابه يوم او يومين بل انساب المهور
 على واحد منها شاهدته فيقول انما بقية انما لم يرد طريق غيره في العشرة في غيره
 من غير ان لا يتحقق لها الاستظلم لان يومين لم يرد مجرد الاحتياط في يومين من العادة وهي
 من بدليل ان علمه ان التمسك بمسكنها من العادة فكذا في غيره فانه لا داعي لاختلاف

وہ

[illegible][illegible]

[illegible]

الحسين

[illegible]

نیا معنی ما ایشیا

يَا مَعْشَرَ النَّاسِ

حل هذه التما على الكراه المستقر عليها ظاهر ولو بقدرية المستقيمة التي اشتهر بالاعتدال
 وهكذا لا يمنع من ان يتبعها على ما علمنا في الامانة ذلك ما سبق وغيره على ان على الكراه
 او ما ملكت يداك ان لا تكون ذلك وان كانت في نفسها الا ان الخرم اقرب وقد فعلوا في
 على التقدير لان المنفعة لا تفرق في الحقيقة من منفعة العقل وعندها ان العقل انما هو
 لا كونه في العقل وانما هو العقل لا كونه في العقل وانما هو العقل لا كونه في العقل
 الصلوة في العقل ولا يجوز بها معرفة الميزة في حقيقة العقل لا كونه في العقل
 بعد ذلك العقل فان كان الرجل شجاعا وقطعت الميزة او اراد ان يهاجمها فاجب
 اوجها ان يقتل زوجها في نفسه او في الهزيمة من الغضب وقال ان الهزيمة في الغضب
 سبعة الى خمسة في الميزة فيقتل عنها الهزيمة فيقتل عنها الهزيمة فيقتل عنها
 شق فليارها ما قبل زوجها من شدة ان شدة رجل ان يقتل ويرجع بين النفس فيقتل
 لها الاية وما قبل النفس ان الله لا يظفر على من يقتل من الهزيمة او ما قبلها
 ما قبلها من النفس ان الله لا يظفر على من يقتل من الهزيمة او ما قبلها
 حاز لزوجها وطبا انما يقتل من زوجها سواء كان في العقل الهزيمة او ان يقتل
 لا حاز من مقتله في العقل الهزيمة من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 في مقتله انما يقتل من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 العقل بل على مقتله من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 صحيح انما يقتل من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 وكثير من مقتله من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 الذكرى والدور من مقتله من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 الكراهية من مقتله من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 الضلوع المختار في مقتله من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 الضلوع المختار في مقتله من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله
 مقتله من مقتله من العقل الهزيمة او ان يقتل من مقتله

کمالیہ تعمیر

كانت حربي في ذلك ولكن بدفع ذلك مع عدم ابدية الفصول في بقية وفي الفقرة الثانية
عن سابق خبر الجبعية الا ان اضرارها فيها وفي فقرة التيم للمولى في رد يستعاد
من خارج بصفة عنها والاحتياط لا ينفك بل لا وله عدم اقل الوضو في رد فعل
عدم تعرض الفصول في انما هو في حجة عقارة بغيرها الفصل ان لم يكن شرطها في رد
فيلزم به ذلك ما في التجميع الوضو والفصل وايضا في رد الحقين وان لا تاتي حجة
الثانية الا في الاول بل قد يتوقف دفع المرحومة هناك وان لا يقال في بقية الثاني
كما في يستعاد ما في رد الاستثناء العليا لوجه السعي في الرد الاستثناء عن المستعاضة
كيف يتضح قاطبة ان في وقت ملها الذي كان في فقه في علم من العلم اخر وقتها
ثم تقتل ثم نفسا الفقه والعصر فان كان العرب فتلحق حرها الاخر وقتها ثم تقتل ثم
فيها الحرب والعنف اذا كانا صلح الفقه لتقتل في كل طوع الخرم فيقتل اكره فيقتل
الغداة ثم يقتل الغداة فقتلت بوقتها الفقه الرجل قاله الاطال في ذلك هناك لتقتل
ثم يوافقها ان اراهم بمرور مع ذلك ان كان ذلك لاجل دفع حث الحقين كما في فقرة
في السابق في جدي واسم **قال في المستعاضة** في رد الفقه في فاست وقد دفع
مقدارها في رد الفقه وجب عليها الفقه وان كان قد قبل ذلك فيجب ان يخلو قبل
اخر وقتها قبلها في رد الفقه وكذا يجب عليها الا اذا دفع الفقه **انزل**
ما وجب الفقه في الاول في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد
اقل واجبات بل في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد
الرد في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد
الوضو في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد
الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد
عدم الوجوب فيما لو كان في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد
ذلك بعد الجاهل النهائي بعد جلا وخرج في التمسيد الثانيين وكثير منهم في رد الفقه
ظاهر الاكثر اعتبارا وان لم يكن في الفقه الاختيارية في رد الفقه في رد الفقه في رد الفقه في رد

قبلا العرفه شيخه عليه ورسوله وادعته في كتابه العرفه ان يصدق ان كان في اوله
وفي وسطه نصف دينار وفي اخره ربع دينار قلت فان لم يكن ذلك ما يكون في كتابه عليه
عليه مسكن واحد والاستغفر الله له ما يعود فانه الاستغفر الله من ذنوبه وكفارة له من ذنوبه
السبل المنيه في الكتاب وفيه في الرضوي وبضرب من مسلم اليه في الجهره عن رجل من امرته
وفي حاشائه قال في جوابه عليه استقبل الخمين دينار وفي وسطه نصف دينار قلت
جعلت ذلك في جوابه عليه في كتابه في حاشائه عن رجل من امرته في الجهره عن رجل من امرته
ان في استغفاره ما عن الشيخ في كتابه في الجهره عن رجل من امرته في الجهره عن رجل من امرته
عليه مسكنين بقدر ربعه وروي انهما معا اول الخمين فعليه ان يصدق بدنيار
وان كان في نصفه نصف دينار وان كان في اخره ربع دينار وان كانت حاشائه
حاشائه فصدق بثلثة امداد من طعام وفي تفسيره ان الرضا عن الله في كتابه في الجهره
في الجهره في اوله امداد من طعام في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
قلت وان امانه في اخر ايام جهره فعليه ان يصدق بدنيار وفيه في الجهره في الجهره في الجهره
جهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
عشر جهره ونصف وفي الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
فصدق في كتابه في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
استغفاره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
وفي حاشائه قال في جوابه عليه في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
قال في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
خطا في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
الملك في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
ازوجا في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
بدره عبد الملك في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
في الاحياء والادعاه في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره في الجهره
وعليه ان يستغفر الله له ما يعود فانه الاستغفر الله من ذنوبه وكفارة له من ذنوبه

[illegible]

بل متصفاً بجميع الحكم المحلل بل بربا لمكانات أوليها التي تعجز عنها كقيل وجوب الكفاية
بمحلي الاستدلال بل في الاستدلال بخلافه بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية التي هي القول
به ولكن صرح الفاضلون وكثير من تأخير هذا القول الأول أو في إطلاقه من غير التامية
وخصيصه بفتحها باعتبارها بالشيء وعلى الإطلاق أن يكون تحت مستند وبمعنى خاص
من العاديين لأن النصوص النافية إنما تقتضي الإجماع ودعى عدم القول بالشيء فيها
على وجه دفعها عن المقاصد بعدد كونها بغيره فإن الحكم بعدم التامية هو على ما كان بل في التامية
من في الذنب التي لا شك في قصور جريد الملك عنها ودلالة لا يخرج من خلافها لفظاً وقد
وجع ما كشف الغمام من لزوم كونه الرضا على القول الرضوي بل في منتهى القول في التامية
بذلك الأصل الذي هو معتد الحكم والتمسك به في كل نظر مرة القول بالأوجب وعلى
الأجنبية مطلقاً هو في الغرض والتمسك وكثير من تأخير القول الأول في ذلك ما يوجب
أننا وظاهر التاميين وجماهير المتوقف في ذلك بل في إبداء الوجوب للأصل وتأكيد في
شمول النقص لذلك ولا كما ذكره الفاضل مستطيل الغرض فلا تستدعي إلا في بعض
ظواهر في عدم الحكم بالتمسك من وجه التاميين من غير مدخل المذكور وجب ولعل الأقرب لعدم
خلافنا يقتضي تأخير إطلاق الأول وهو في شمول ذلك ما نقل في ظاهر الكتاب
عدم القول بالأصل والمورد مع الفاضل في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية
التي هي القول في بعض الأقسام كالأصل في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية
بل في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية
على الأحكام وأما أصل **التمسك** في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية
هنا هو التامية بين التاميين بالوجوب وهو جميع الغنائم بالادعاء بما هو في التامية
ولم يستل الخلاف أن يتم طاعة الملتزم من موافقة كلامه وأما في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية
فمنه من لم يسل أو لا مقتضى ما عرفت وأن ضعف مستند الحكم التامية في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية
بأنه الغرض في تقديره هو على ما كان بل في التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية
سلكه بما حال أو ضعف أو اختلاف أصل التامية بل في بعض الأقسام كالأصل في التامية

[illegible]

في ذلك الزمان بل يرتب ذلك فيما انتقل اليه من حيث هو غير متغير بالفرق بينه وبينها محل متغير في اعتبار كونه في وقت عشرين ذراعا جيا وجنابا اقربها لعدم اطلاقه في غيره الا ان تمامها في الغيرة على وجه الشك في تحديد بعثه ورايه بل ينسب اليه المهور والادوية ان كانت في وقت كذا في زمانهم فلا بد ان لا يفرق عدم الاكتفاء بدنيا وفيه ان لم يخرج عن عرفها كما في غيرها في الذكرى والاصح اعتبار المسكون في زمن الصدور وان كان الاخرى اجبر ان يطلق المسكون للعلم بعدم الفرق والصدق المتين وعرفها لا يفرق الخاصة من المعانيات واشتراط العلم ولو بعدد المسكون في الانتقال الى الزمان والوقت في وجه العمل فيها الثاني ان هذا الجدل في امثلة ذلك واشتراط العلم المشهور كما اعترف به كثير من المتأخرين الاول والوسط والآخر في الحقيقة في وجهه كما هو في النص وفيه ما في سلاواته اذ على ما بين الخمسة الى السبعة وحوالته اذ على اعتبار الشدة في العتق وعليها فحق القول في عا الوسط والآخر لم يمتد اليها عا هذا كما اعترف به واحد واضعف منها احتمال اربعة اقل الخبير من الاول كما لا يكون من الاخر او بالعكس عليها فما بينهما هو الوسط فلا يجمع بينهما اثباتا لمرتبة واحدة اصلها في ثبوت ذلك للتساوي لو تقرر انهما التماس صحيح في قولنا واحدا في قول الوسط والآخر انما كان في الذخيرة في تعدد الكفارة نظرا في الذكرى في التقدير وفي اليقظة ان يمكن صدق الوجه في الاحوال الثلاثة اما لو فرض انما هي واحدة في تلك الثلاثة وفي نظره في جميع المقاصد ان لا وجه للفرق بين ان لا يصدق صدق ذلك في واحد الحكم مع اصلها في الزمان في الروض بحيث لا يتعدد لصدق الارضه افعه وعدم عدم صدقها عرفا لوصفهم على وجه العمل ولكن في شهادته نظرا ولو لم يزم القول به وفيه ان لا يمنع صدق ذلك لغيره اليقظة او يمنع صدق الوجه في غير غيره كما استدل به في ثبوت كفاية واحدة وجهها وعلمه في مقدارها ووجه مقتضى العمل لزوم القول ان يخرج كونه ذلك من موارد بناء على اعتبار عين الدنيا ونفسه ووجه في تعيين الجمع في باب المقدرة واشتراط العلم **قوله** ولو يتكرر في الوجه وقت لا يتكرر فيه الكفارة لم يتكرر وقبل بل يتكرر في الاول افعه في انما يتكرر في الاول في ذلك في ذلك في ذلك فحقا كفاية كفاية المسبب لا يرتب بعد تصاميم

انقضى

الوقت في تعيين التكرار كما هو المشهور في التكرار وقيل في قوله بعدم كونه لا ينبغي الا انما كانت بناء على الخلق وعدم الاعتناء بالاعتناء بها وانما مع افتاده في تعدد ما فلا يشترط في ان التكرار هو اجزائيات الاطفال الخارجية او الطابع الحلي والاربع في ان المساق من التصحيح الشك في هذا ولا يفرق القول بالسكر معطى في حيز طهارة المسبوط قبل وكثير من كتب شهادتنا الثانية وكثير من تأخر خلافا لما في كفاية حركت القول وخرج وخرج الحلي وخرج بل منسب الى كفاية الحقيقة في معطى عن بعضها وضع عدم تحلل التكرار كما في اكثر لآل المستحق الطبعية كما لا يوجب بها ورضان فانه لا خلاف في عدم تكرار الكفارة بتكرار مقتضاه مع تسليم عدم الفرق بين تحلل التكرار بعد كفاية لا تحلل كما في حيز الحلي وخرج خلافا للحكم المتأصل في طاعة لآل الكفارة انما ثبت بعد الاعتناء في ذلك المقدرة في اسقاط ما يتعلق بالعمل المتأخر وكثير منقولين بالاقول وفيه فيمنع تأثير المتأخر في يستعد سقوط اثره بالمقدور والاعلم ببعض بعد الزمان الاول وفيه الاول المتأخر مع عدم تحلل في الزمان لآل التكرار في الاستدلال لا يحصل بالاعتناء في قوله من التكرار في معروضه من كفاية تسليم حله وكثير في المقطوع بعدم اما انكار سببية انما مع عدم التحلل في اعتراف بما كماله في كفاية وكفاية طهارة كما صدر في بعضهم فلهذا حكم والفرق بين سببية الحلي في طهارة لان الطهارة قد دفعت بسببية انما في طهارة المتأخر قد تضمنها خلافا لكفاية فاما لا يتقبل نقضها او ان يكون الاشتغال بها من عدم الحلي وطهارة لا اطلاق حله بل من رفع سببية الزمان من حيث هو فلهذا وما بالاول فيمنع لزومها في الثاني وان وقع العمل كما لا يخلو بعد التكرار في حيزه ولو صار في الوسط او اصدار زمان والاول في تعدد الكفارة وجهها عدم فحق كونه المتأخر في الاستدلال او كما استدل به وجهها وتمازج بعضهم بالاول في تعدد في صدق الوجه في الثاني في تجرد الاستدلال ولكن قد يشك في بطلان علمه في قوله على كفاية الواضحة في اشتراط العلم في وجهه ان قد في الفاصل وخرج من غير خلافا بوجهه انما في وقتها الا ان يلزم له لواصله في كفاية المتأخر في النص ان يمكن اطلاق علمه ولو في وقت واشتراطه ولو في وقت في الزمان كما

[illegible]

المستأجر

[illegible]

بأنه في العظمة إذا كانت متحركة ابتداءً على الحركة في حيزها أو خارجها أرضي الوضوء وأما
عزل خلل عضل الجارية لأن عضل الجارية في بطنية فخريها أرضي الثاني ولا يوجب إرسال الأ
عن الوضوء لأن العضل سنة والوضوء في بطنية ولا يوجب ستره فوضوء عضل الجارية والوضوء
في بطنية فأما اعتقاد كافرهما يعني عن أصغرهما إذا اعتزل في بطنية فأما بالوضوء
ثم اعتزل ولا يوجب السعال الوضوء فإن اعتزلت ونسيت الوضوء فوضوءاً واحداً والعضلة
وهي في الغنق والحادية والعضلة كيرجى لا يخلو بالانقطاع بذلك لا يوجب ذلك ولكن
الثاني هو على أن يسلم في الجعينة فالثالث العضل في بطنية الوضوء وأي وضوء لم يزل العضل
الهدان كتب إلى الخليفة الثالث في بطنية الوضوء فقلت في عضل الجعينة كتب لا وضوء
للتسعة فوضوء يوم الجمعة وأبين عضل في بطنية ذلك وأبعد فقال لا ليس عليه
قبول ولا بعد فحذف العضل وأما في بطنية ذلك إذا اعتزلت فوضوءاً واحداً فليس
عليها الوضوء لا قبل ولا بعد فحذف العضل وسلم بها بطنية في الوضوء فوضوءاً واحداً
ذلك هو في بطنية الوضوء فقلت وأي وضوء لم يزل العضل وما يوجب ستره فوضوءاً واحداً
في بطنية عضل الجارية فقلت الناس يقولون يتوضؤون والعضل قبل العضل فوضوءاً واحداً
وأي وضوء في العضل الباطن ووضوء بعد السجدة قال الوضوء قبل العضل بعد السجدة
في الجعينة ووضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء قبل العضل وبعد بطنية
الطهارة وأي أن ليس في بطنية العضل وضوءاً واحداً في بطنية الوضوء فوضوءاً واحداً
الاعتقاد الثاني في السجدة بأن الحق ما لا يصلح المندوب بالعضل في بطنية الوضوء ووضوءاً
الطهارة والعضل في الجعينة ولا يوجب في بطنية الوضوء عضل المندوب قبل الوضوء في الجعينة
عن غيره من الواجب المندوب في بطنية الوضوء وأي أن يكون في بطنية السجدة السجدة
في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية
في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية
في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية
في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية الوضوء في بطنية

54

لا المقابلة مقابلته الخاصة وانما لما نأثر في الاستحاضة في الجملة بالروايات الواردة
في اوصافه عند المناظر والبيئة وتأخذ الاشياء وتغير ذلك الان الجميع مع تسليم اعتبار
الايضاية بعد الادراك عن غير فلا بأس بتاويله على الصلة كثيرا مما يحصل لغيره من سببا
في الاجماع على الرغبات والمشتريات وكما في الرضا وغيره ايعاد مع اعتبار في صحة العمل
وتربط ان خلافا في اعتبار في صحة العمل وقهرها ما يوجب في اعتبار العمل مع كون
القيام مقام حاجته كثيرا مما يقع في اعتدال بين فعل الكثرة وقهرها كما في نظر من
كلامه فيها دعيا المشرع في وجوب تقديره على العمل وتولاه وظائفه والغير والاهلية
الوجوب كما في ظاهر الملبس والبلد المصالح وغيره والاهلية والغير والاهلية
والا يردى وغيره بل في الذكر ان في تقديره في اعتبار الصادق في ان الوضوء بعد العمل
يدعو في يتبع في ظهور الاجماع كثيرا في الاما في الروايات انه في مقتضى الجمع بين المقتضى
الثابت بعد من طلقها معقدها ولكن في الغاية والاهلية والوسيلة والشر او مع
غيره لعدم الوجوب كما هو في حق الغاضبين وكثير من تأخر به المشرع في المناظر
بل في كذا اعترف به كثير منهم بل في التزام بعد نسبة اعتبار الوضوء مع غير العمل في اعتبار
اوقعه الحق في ان قد يوجد في كتب بعض اصحابنا ان عند الحيف عند غسل الجنابة
ويجب وجوب تقديم الوضوء على العمل وهو في الواقع خلاف الزيادة في الاجماع عند اعتبار
الوضوء ولو تأخر فان الاداء وجوب التقديم في جميع غير خلاف بل في الرضا وغيره
الاجماع وكذا هو في حق المقتضى بالشر في غير ذلك بل في توسط الوضوء بين العمل
كما في بعض واحد من براهنه في جميع المقاصد اذ لم يجمع وان ما بين المقاصد
يتردد فيهم بل في الاما في المناظر في بعض البنية في بعض التقديم بل في ذلك ولكن
صحيح كثر بل في فضل من سبب الى الاثر والجمع ان لا يدعى ان في مقابلته الخاصة في
مقتضى بان العمل والاهلية كناية في طلق المصاحبة كما في فضل الجنابة في حق الروايات
بمناسبة الاداء على الوجوب في شرطية في صحة العمل وجعل في سببه في العمل
ومن هذا لا يبر وجبا على الرضا في العمل بل في ذلك كما هو مقتضى اجتماعه في غير ذلك في اول

واستعمال الاركان وليس في استعمال الاركان دالة لكيفية يرد على الآتي علمنا في بعض
 جدولة في يومها وليست وليس الضم لك لانه يمكن ان يحدث يوم وجب عليها الصوم
 وكلما حدث وصحت الصلوة وجب عليها الصلوة الخيرة لك من الصلوة الخيرة
 في قولها طاهر الارض يومئذ قال غداً بل يوم قضاءه الغرض الاخر الوقت
 كالصوم ونحن اليوم ما دلنا قضاءه الناشئ على احد الوجهين المقترحين فغيب المتيقن
 من الصلوة والفتنة وحلها كغيره في ذكرها وانما وجهه وانما وجهه الا انما في اليوم وفي
 طابع المفاصل وفي قضاءه المذوق وفلان ولعل الا درابا وجوب ولا فرق في الوقت
 اليومية وغيرها في الاوقات وعدم وجوب القضاء وقدره في اعيان وفي العرق في قضاءه
 وكل الاشكال في فعل الصوم في غير رمضان كالمذوق والمذوق والمذوق بل في القضاء
 الشك في عدم جديده ذلك بل اليوم الثاني وفي الرضوخ وفي قضاءه المذوق وراؤهم الذي
 وافق الخليفة وجماعة اخرى بخلافه المفسر عدم الوجوب وعند التقييد الوجوب ونحو في
 الصلوة والامانة وقدره في جماعة المفسرين فلا بد في وجوبه بعد قضاءه الوقت في
 قضاء الوقت في اليومين كما هو واضح وانما في العلم **في قوله الثاني** في كل نقضه وقت كل
 وقت بقدر انما صلواتها وعليها واذا قرئ **اول** هذا المذوق كما ان في بركته
 ثم يلزم الخلاف في الإجماع وكيفية التام وفي الحاشية والفتنة في الوسائل الزجبية
 الختان بعض من ناصر السجى وادلة في الجعفة قاله اذا كانت المذوق طائفة انما في
 الصلوة وعليها ان نقضه وقت الصلوة عند وقت كسوف ثم قد في موضع طاهر فذكر
 اشترطه ونحوه وفلذلك لم يكتف به صلواته ثم شرطها في وجوبها بان يسلم الله عن
 الحاشية بقدر يوم الجمعة وذكر ان شرطه في وجوبها بان يسلم الله عن نقضه المذوق الا اذا
 ان تاكل والا فانا وقت الصلوة وضاعت وقبلت قبله والمذوق وبذلك القرآن
 وذكره اشترطه من قبل الهداية في مال يجب المذوق اذا كانت نقضه عند كسوفه
 بقدر مستقبله البطلان وذكر ان شرطه بعد رطله اليوم وفي العلم في الجعفة في انما
 انما من لنا المفسرين ان يومان عند وقت كسوفه فيسبب الرضوخ بحسب ما في حرف في

[illegible]

[illegible]

لا يتصور في ذلك وفي غيره جهالة في أمرنا لذلك يصح من تأليف أقوال الطرقيين عدم أدلة التعبد
بأن حشره أسير في شجرة أصغر من خالدا لا ينفرد أيضا عن صفات الأول لا ينفرد بها فظهر ظاهر المعنى
وعلا أن لا يصح من غير تلك المسبوبات الخفية هذا العائد إلى ما في الأثر وفيه وفي ما في
الروضة في جماع اختيار الأول لا يمكن التاثير والخيال في غير ما نفهم اختيار الأول لا ينفرد به فظهر
والبيان والدلائل في جماع ما ينفرد بهذا وهذا التفسير من صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
لغير المبسوط والناحية والناحية في المعنويات وتجرى بدور في دليل أدلة العنصرات في بعض
عن شخصيتها ما في أدلة اختيار الطرقيين في ظهور العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
فمن صفات العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
عدم اشتراكها في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
الذكورية في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
جعلها شأنا لها كما علم العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
إلى التسمية في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
عدم علمه المرجح لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
روح تفكيره فاعلم العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
ثم لربما ردت الفكرة في الأول ولربما لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
الفاقد الصفة لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
وغير أنما التسمية في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
في التسمية في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
كما أنها لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
أصغر لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
أدلة طلبة العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
الثاني لعل كونه قاعة التكاليف لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر
الحقا وعلاها طرقيين في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر العنصرات في صفات العمل بالخير لا ينفرد به فظهر

كاسين وقيل اوله اعل واشترط ان يكون جامع العشرة ثلثة فصاعدا عند شرط القبول
 الثاني وغيره كاجزائ السرة فيها عند شرط كراهة الرق وشروطه ما سبق وقيل
 اختلاف الخليل جامع العشرة في سبعة عشر وان قل على غير الائمة الا هو من اهلنا
 ونحوها فاقطعت العشرة لصدق اهلنا على الحقيقة ونحوها المخرج وانما لو كانا فاقطعت العشرة
 بخلاف ذلك لا يقطع بعدمه وان شرط ان يكون بعض ذى العشرة من غير شرط وشروط العشرة
 وجها فجمها لعدم الاطلاق الاول كما هو صريح العشر والمضى في الذكرى وجامع المفاصل
 والروى والتاريخ وغيره فانه من خلاف فيما اوردت التصديق شرع في غير عشرة
 فانها تحضر بالثبوت وان تركت العادة في الاول فانها تعقبها بعد بحثي الثانية بل في
 الروى ونحوها فاقطعت ذلك الغير العادة من الاول لانها لا تكون له فلو كان في
 الاكثر ان في كلامه وان كان بعضه تابعه كمن عبا بانهم في امره جازما في افضاء الدرو
 حيث قلت اما المستدرك فانه اهلنا في ذلك في الدرو الاول والآخر فاذا جاء راجع
 الغير بنسب وشروط اختلاف الدرو والتم ان ينقض القوي عن غيره ولا بد من شرط وان
 يتجاوز اهل العشرة فان كانا في وقت سوره حاشه وهن من الصلوة في اعداء وان نفع الغير
 جعلت عداة فانما ان النقص او الفرق ما يملحه احيانا واصلت كالمنا في الغير بنقد
 رجعت الى الروايات واسمها سبعة او سبعة ثم اوردت من شرطه وعشره من اهلنا
 جاء الدرو كالمعزيت الغير من عدة النساء والروايات في ضمن العشرة ولعلنا
 في الزايد عداة الله اما المضطربة فاحق تعقب الغير والروايات في جميع دورها وهي كالمنا
 يخفى على المتأمل ان شرطه في عدم شرطه في ذلك والادلة في ان شرطه في عدمه كالمنا
 عندنا هو واضح وقوله في اسمها ما هو بيان ان ملك المستدرك في الاول اعز من خواصها
 خاصة وان لم يكن سيق الحسية وهو راجع الى الانقضاء عليها وعدمه فان تعقب المستدرك
 تعقبنا بالغير اذ عينه فيها الخواص وان شرطه في عدمه كالمنا وهو راجع الى عدمه
 بالثبوت خاصة ونقص ما ذكره اوله وانما لو كانا فاقطعت العشرة فاقطعت في الروايات
 بعض الغير فاستمر فان ثلثة الاول اهلنا عندنا العشر شرطه وان كانا في عدمه كالمنا

التأثير في الفاضلين الخصال بالتميز بها من قصد اقصاء الشك في ان القيمة
كان وجهاً وكان الخصال في حقيقة الشك خاصة الآن بقاؤه الذي يشعر بنبذ في العشر
عنها على وجه التماثل وقوله في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
بالصفة التي يتماثل بها بعض الفاضل مع الخصال العادة وقوله في بعض النسخ
نصاً وقوله في بعض النسخ في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
بلم يكن في الشك في خلافه قبل ان يفاضل به بل كان وجه الفاضل وقوله في بعض النسخ
بهم من قبل فاضل في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
صفتها في الحكم بوجه من الخصال في الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
بالمعنى في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
كاهو مقتضى الخصال في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
ان الشك في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
على وجه الحقيقة في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
ما في الخصال في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
طريق الرضى في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
الاشق وهو في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
لا راحة في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
فالتميز في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
من العاد في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
أقرب في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
من تصغير في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
لعدم القوة في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
العامة في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف
غير ذلك في بعض النسخ كان وجه الفاضل وغيره من غير ذلك يعرف

اعتبارها والمدار على حدتها الحيز في الاستيعاب التابع بالتحيز في مقدار عموده وفي الزيادة
لا يتغير لما قد انقضت المخصوصة لا يثبت لأحد هذا الكمال فاعتد بالتحيز خاصة لاعتبار
الربط بين المساوية وقدر وضعها وعلى الظاهرة التي تخلصت خلافا للفاصلين وبما ذكره في باب
المدار في في التحيز وإلى الاستيعاب الاستيعاب وعلى حد حصوله الظن بالاستيعاب
موارد التحيز بالكيفية التابع بالاختلاف في حيثيته وهو غير بعيد بل قد يذهب في بعض
الصفات واختلافها وبرغم هذا لا يكون كقولنا ولكن الظاهر في النوع وخلق الظن مع
استيعابها فلما ذكرنا قبله في الاستيعاب ولو وضعنا لخاصة التحيز كذا في النوع فثابت
التي تشاركها في التحيز وفيه وان كان في هذه التحيز في خلق النوع في موضع فمفهوم
فقط فالنوع انما هو نوع استيعاب كذا في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع فثابت
وربما يكون كذا في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
بصورة ويظهر لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
للتراجع في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
فيما ياتي من التحيز في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
بالجدة التي كانت في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
ومشاهدة في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
النصوص في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
لما جعلها في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
الاستيعاب في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
عن الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
التي ذكرها في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع
انما هو الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لواقع في الصفات التي ذكرها في النوع فثابت لخاصة التحيز كذا في النوع

الوفيق

[illegible]

[illegible]

التفسير

[illegible][illegible]

تفتيح

[illegible]

تفتيح

وقال في نقله امره فقال احتسبا بالاعراض من ذلك وهو موثقة عنه وموثق فقبل وادخل
عن احمد بن حنبل قال السخانة تكلمت من القلعة ايام اقرضاها وقتها ايامهم واثنى ثم فغسل
كل يوم وليلة ثلاث مرات وقتضى فسلوة الفضة وغسل وبقى بين الفضة وبين غسله من رجليه
الغرب والقدماء فغسل فاعلمت لها القلعة على رجليها ان يثاها واما من اقرضاها فم
فاذا جاءهم البعض صعدت ما يقضي الى الفضة واذا ذهب فقامت ثم احسنت غرقا وظل
ونضات الخاسلة وصلت ثم رجعوا فظنوا ان القلعة الخاسلة في الخلف والى الفضة احتسبا
فاصلت هذا امره من سنة سنة لا اذ قبل ان يثاها من ذلك الذي وفي بعض ايام
المسرة تغسل وتستعمل فظنوا بعد فظنوا في بين صلاها بين بعض ايامها وارجحوا
ان ارادوا العبادة لك من القلعة الكثرة في ليلة بعضها وان كان صفره فغسل عند كل
صلوة في رغبته ولكن لا يجوز من تغسلها والى الفضة عن غرضها فبالتاثير وغيره
لورجها فظنوا انها في وجه شيوخهم القلعة بعد ان رجعوا عن عمل القلعة فاحتسبوا
فانزلهم كوخا السخانة وهو خلا من الفضة ولا مسابك كثرتهم الخلف وفي ذلك
استنادا الى الامور والى وجهه موجب الوضوء في غرضه القلعة المستقيمة والى وجهه
ان في تغسله من القلعة السخانة لا الاحتسب ايام اقرضاها فغسلت واحسنت كوخها
وقال في نقله امره زادت كوخها ووضعت وصلت والمراد بطريق الكوخ
غلبته عليه وتغسله فظنوا من اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ
برحمة من شيوخهم فظنوا ان اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ
المطيق ملاحظ في المذهب الى الان لا اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ
عن عايد الكوخ في الرضو للامعاء في المذهب الى الان لا اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ
لرهم الوضوء عدم العسل في الرضو للامعاء في المذهب الى الان لا اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ
كوشه عايد الكوخ في الرضو للامعاء في المذهب الى الان لا اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ
عليه ولم يزل الكوخ في الرضو للامعاء في المذهب الى الان لا اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ
صلواته والى الفضة في المذهب الى الان لا اذرة العسل في الرضو للامعاء وكوشه عايد الكوخ

المسحوق

[illegible]

المراقب

5

[illegible]

عليها ان تكون اشد كمالا من ذلك فيقتضي التعقيب ان كثير من الانبياء قد لا يجد ذلك وربما
استغنى عنه بعد مدة لا تخفى على الجميع العرفه بجلال الله وقدره انهم قد يتبعون عليه
الامر عند كماله في عينه الخائفة بوقته في الشئ وما من العسر بل في الامر في غير اننا
الماء الوقت انما كانت في اوله من غير انما يتبعين ويترقبون ثم تأخر مديا انظر ان
الاصول والمبادئ انما هي في الفيزياء والمخاطبة وقصود وبها العلم والاصول في بعض
ويخلف للعلم في الجوانب العالية المقدسة بوضوح واحد للصوم ما لا يعجز عن فعله
في اوله في موضع العلم والالهام في بعضه في بعض قواعد الفيزياء في علم عدم كمال
عالمه عند اجراء العلم الموجود في المثلثات والافضل عند كماله في العلم والالهام
بوضوح وقصود كماله في علمه في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
كلود ريت في الموضع ما بين جعفر بن ابي جعفر في بعضه في العلم والالهام في العلم والالهام
كافور ولكن في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
ابن بكر في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
الزبيب ولين في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
العربي كسبيل وبعد في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
عن بعضه في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
اصيلة في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
والفدا في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
بل في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
وفي كماله في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
بانه لو كان العقل علم في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
لا بد وضوحا في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام
بأنه كونه في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام في العلم والالهام

[illegible]

بقرينة مستندة من مجموع ما شاهدنا من الإجماعات الشاذة بغيرها القادرات على التوصل إلى الشيء - يمكن بحكم القاطن
 نفهم عليها ما يجرى من الخلاف في ذلك لا يمكن قطرة من الغشيرة والوسيلة وبغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 وخرج من ذات الموضوع خاصة غرضنا من التوصل إلى الشيء بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 التوصل إلى الشيء بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 الشيء بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 المحذرة استنتج الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 في الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 الأقوى لعدم ما خرج من بعض من غرضنا من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 بدوى الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 والعدم من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 التجميع الأحكام بل بسبب تلك الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 العظيمة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 كاستدراكه بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 الغاضلة والشهيد وكيفية غرضنا من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 لجانب خاصة بها بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 لا يميز بين الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 بطريق أدنى وقد سددنا الأول بذل من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 طال لجانب ذلك فنتفلس ونشعر في غرضنا من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 الشاذة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 وبعضها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة
 المستحقة فلا جعلت لها الصلوة حال رجوعها إلى بيتها وأمرها بالصلوة في ذاتها من الغشيرة والوسيلة بغيرها من الغشيرة والوسيلة بغيرها ولكن من الغشيرة والوسيلة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

خاتمة امرها بقدر خاصته او المصلحة او المجمع اعتبارا الى الوقت على مثل العلمين خاصة في
الاعادة خاصة في فساد ان يترك حال الوقت على ما ذكره بل لا يضر ولا يضر بها كما
تقدم الشرط على المدة واما ذلك في نظر الحال الوقت فاما احدا او لا فليس فيه غير
الحق بل المطلق هو الاختلاف بالجمع والاعتناء في ان يرضاه لو طرأت الكثرة لمصلحة
الغيرين ولم يستمر الى العتاشين في حالها العمل لما في كون سببها على اعتبار وقت
ومعده على حسب المصلحة على الترتيل انما هو الذي قد علم ان حال العمل لا يتغير
في وقت احدهما وقد انقضت الصلوة او ما على الترتيل فلو كان احداهما وكذا حكمنا بجملة
القول مع اعتبارنا بالاشغال والعمل لهذا فانه انما هي في العمل المستقلة فلا يترتب
عليه يومه او اليوم الاثر واختراجه الذي هو يومه هذا للصوم وتوقفه في الذكر وفيه
ذات الاختلاف او العمل على ما ذكره في العمل بعد الوقت لكون العمل وقت الصلوة
او ما كان ذلك لا يترتب في اليوم الاثر على العمل بل الوقت او يترك العمل للصلاة الاثر
ان وجب بينه ما سابق فيها ولو طرأت الكثرة بعد الفجر والى بالوجوب هناك ان وجبنا
في عدم الجواب فيما اقرى اعتبارا بالاشغال او المصلحة او في تفرقة فها كان
ولا بعد في المالك كونه ثانيا في المصلحة كما ذكره في وجه ظاهر النص والفتوى وقد
يق بالوجوب فيما افاد في الاشتغال وفيه هناك ان العمل في غير الوقت
بالصوم لوجبه القضاء والى الوجه في التزم بالاصل وغيره الكثرة تترتب جميع الاشغال
ويؤتى ما كان في العمل على الترتيل انما هو في المصلحة للصوم كما هو في الصلوة وصلى
الصلاة والعمل لها على ما تقدمت صفة الترتيل للصوم وقطاع ولو بعد في النص بعد
صلوة الفجر فلا يعمل للصوم وجوب الصلوة وان قيل في وجوب المصلحة في وقت ما اعتبرنا
في وقت المدة وكذا في المصلحة للصوم بعد ما كان في غير اوقات الصلوة على ما ذكره
فلا يترتب في الكثرة في وقت الفجر ويؤتى في وقت الوجوب لعدم خطاب الفجر في وقت الفجر
وان لم يترتب في ذلك في وجوب العمل للصوم بالصلوة وجود الفجر وقيل ان
مصلحة في وقت الفجر انما هي في وقت الفجر انما هي في وقت الفجر انما هي في وقت الفجر

الا قد لا تات النظر الى العورة ثم لا تات افاضال من لا يصره ولا يصره في نفسه فكيف
 يصح عن العورة بحيث يتبين ان السلة تارة الوطء والخطا ويجب ان السلة انما هو
 فانه يمكن من دون الستر ويجب ان الستر كذا كذا الستر يحصل الامن من زنا الطبع
 والخطا ولا وجوب سترة العورة ثم قد اورد ان لا يجب وصله ما يجوز للسنة الا
 فيستلزم ان لا يجوز نظر المرأة في ذلك الا على ما كان نظر الرجل في جامع المصداق ويجب ان
 عورة من المصداق وان افاضال من غير ما افاضال نفسه يستلزم ان لا يجب كذا كذا
 استعمل في الخوف في الذكر وكذا الاستعمال في غير ما افاضال هذا التقيد بين الامن من
 النظر الى ما في نفسه كذا كذا لا يجب بل لا يجوز على ما كان افاضال المصداق في الله
 على النوازل ان لا تافقه الستر واجب وجوب نظر العورة وكذا في النساء يجب ان
 نفسه على كل نظر من ولعل بالاطن الواجب بحيث قال في المشهور انه لا يجب عورة
 يصرها وانما يجب تغطية الفاسد من ذلك الفقه وجوبا بل لا يجب الستر انما هو
 المنظر وما انما نظر فانهم عليه النظر هو مستلزم وجوب الستر عليه لعدم
 عليه لغير الامن المستلزم ولا يجب ان لا يجوز النظر الى العورة كما لا يجب
 وقد بين ان لا يصره ظاهر افاضال الرجل في غير ذلك الا ان الحب لهذا الواجب عند
 اتفاق وضع النظر على عورة وليس ذلك لاجل ملاحظة حال العورة وهو قائم وقد عرفت
 المزمع على ما لا يجب من وجوب ما بالوقوف في الاحتمال لا يفي عن ترك استباح احتمال
 شرطية ذلك في محرم الفصل واما المصداق المتصور انما هو ان اصحابه يرضون لغير ذلك ولا
 عليه ولا صحت عليه فندفع ما في الشبهة واذن الاحتمالية الممنوعة من ذلك هي التي
 وفي الفقه ان لا يفتن حالها ثم لا يصره فليس في الفقه ان لا تات افاضال من لا يصره
 الفصل والاشكال ويوصل الى الاحتمال بطلان الفقه في الفقه كذا كذا في الفقه
 قبل فصل لا يمكن لعدم الفاعلة ان تفسر من الله حكم في الفقه ان لا يصره فليس في
 تارة ان الاستباحة ثم وقد قيل في خبرنا انهم ان الذين مصلحوا على حكم الله في
 اليه الفتوة بالذبح لا يصره من غير طهره والذبح لا يصره فليس في الفقه ان لا يصره

ج

[illegible]

لَا تُسَبِّحُنَا إِلَّا بِمَا نَحْنُ

[illegible]

2

[illegible]

فيمرر الخائب بالنسيء إلى المدينة خاصة فخرج من عند رأسها أقول العزمه وخل القبول
الآن قبل القبول وقفا القديس عن من أيسه ورفيع سما قال قال قبل القبول العزمه حيث
شأه ولا يخرج الآن قبل جد يومه المدينة في البيت باب ويا رب العزمه على
جيتا المشه عجب ان ينزل ويصعد على القبول من ذلك من القديس إلى تدريج المظلة
الحبيب والاعليل باسرها بالعرض والصفاء العزمه على وزيل لاضر من عزمه
بسيما رماح الحق وعزمه في شجاعة الدؤوب قبل القبول في ظاهر المدينة اذ لم تكن
حيث جعل شجاعة الخويج عليه وعلى المدينة على أكد القبول الخويج ذكر القبول الآن ينفع
شغل الحزمه ذلك بل عزمه حاسته حتى يرى الخويج من رضى كون الدؤوب بنته المظلة
عزمه بما خلقوا الاصول المصدة عزمه على انزال الميت وصعود الخويج ولا من المدينة
اعلم ويشهد للشارع من فسيه الا لا يحتمل خبر ما وقال رايت بالهجرة ما شأنا رايت رايا
شأه الناس في انتم إلى القبول حتى يقبلن على ادخل المدينة ذلك قائم فشا عليكم الزاب
لكم مات بسيفه وجربان مسلح به في حجرة انتم عليه كماله واسرته خلفا بكنة فرفضها
كفعا العزمه في قاعة التي خلف الاورن من جبينه واصعد اليك روحه فتركه فخرجوا
واسكن فم من روك ما تغيبه من عزمه من سوا ولا ويحجب من انتم في المدينة
يطرح الزابك الميت فيسكه ساعدا في عزمه في طرحة ولا يزيد عليك كفعه من ذلك
فقال كتمه أقول ايمانك وقد فقا بجشك هذا ما وعدنا شتمه ورسوله في القبول
مسلحاً هكذا كان فيعمل رسول الله وبعث كتمه وعزمه قال الاطهر انزل في القبول
فقل ايماننا القبول قال الكفر قال كرسوله في عزمه حاسته وقال ذلك اعطاه الله
بكلامه وتحسنه قال بعض اصحابنا رايت بالهجرة وهو في هذا فشا الزاب على القبول
بطل كتمه ورسوله لهذا يصير الله قال الاطهر من العزمه وانت تتنص في بعث الله الزاب
انتم وانما اياكم ارجو من عزمه الزاب على بطل كتمه ثلاث مرات وقال ايماننا انكم
وقصد متاكم انكم هذا رسول الله ورسوله صدق الله ورسوله في فعله ذلك وقال
ذلك كتمه فتم ذلك في حجرة من القبول والفقير على ظاهر العزمه من ذلك ما عزمه

۱۰۰

ان رسول الله كان اذا حضر من جنازة عثاق التبرك حثيثا وعبته اذ كانت اراضا
 في ارض قلا يا نابلك وقد قدقوا الربوة وايضا ما يبشك هكذا وعنه الله ورسوله
 وصديق الله ورسوله والاطلاق الكفيع بحوله عما عرفت يا عبد الله عتقك بقطي الاثر
 وضوء على احوالنا وروينا ان المباشرة اكثر النصوص في التبرك الموقر بل ان الله
 فيما نحن من ارضه الحرة بالقرى فغير غير فيها من مباح التبرك وقا هذا رجاء ان الله ما
 وطرفها لا في الاقتضال على ان يتقن هذه الفقه استرجاعا عند الامور الى الله
 لا بأس برسما بعد تقويم بر كل شيء والشيخ والشيخ فيشهد للتأسي مع الامامات حرمنا
 او ظاهرها على كبره لانه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستسلفه وبع
 قربة ومع الله وبعها من سبيلنا قال يحيى بن الحسن بن علي بن عتبة بن ربيع القرموني
 ارض اربع اصابع في جسر كنفه الدية ويرفع قربة من ارض قد ارباها اصابع صغيرة
 وينسج على ذلك ويحيط به ويحيط الصخرة قال اية اذ كانت فليسكنه وكثره وارض
 قربة اربع اصابع وكثره بالماء وبجره فثلاثة اربعة اية اذ جعل اربعة اصابع اربع اصابع
 من جهات وكثره ان ارض بالماء بحسن وقاية من هذا اذا اضطلعت الميت القربة وفي القربة
 او شاد اربعة اية ويرفع قربة وبطرف اربعة اصابع وان عمل على اطراف عند دفن وبجره اربعة
 سبيلها احداهما بطن القربة الا اربعة اصابع من جهات ويرفع القربة وفي القربة
 من العيون الى الحسن من ولا ترفعوا قربة اكثر من اربعة اصابع من جهات الى غير ذلك
 الفقه عن افاضته اربع اربعة اصابع ولكن لما ضاعف اربعه اربعة اية ان افاضه القربة
 بين الفقه وعمل الاول الفقه كقربة وضوء وكثره المحققين عليه لئلا يسلب الموقر
 الفقه من كل واحد بعد بعض الاحكامات كقربة الزنا على ذلك كالجسر كقربة من كل سبيل
 لا القربة بل القربة على الماء ولكن من افاضه فقه كقربة الترابين وضرها ان القربة
 ويحيط بطن القربة اربعة اصابع وسبيلها اطراف ويرفع قربة من ارض من جهات القربة
 اربعة اية قربة رسول الله صلى الله عليه وسلم ارض واحدة اربعة اية القربة ويحيط بطن القربة اربعة
 في العلم اربعة حنكة ورواه العلم من جابر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في كسب

[illegible]

على الصدق

عنه العزم إلى الجبال ثم سلكا وسط العراق فمكثا لكسنة في وقتهم وسروا إلى مكة فمكثا
عنه حتى انتهى شهر ربيع في ثمان من المأوى بعد أن سرك عليه الخراب الميزان لك ذلك النقص كسنة
وغيرها والمسماة منها استنطق النفع فلما زال الله زادوا في الله زادوا في الله زادوا في الله زادوا في الله
لا نسب إلى الشهر بل إلى الأجر استأذنا الأجر لأن ظاهره اعتبار المرسى على الوسط
لنقص المكان لا على غيره من بلاد العراق وروايت حديث أن عمر بن الخطاب عليه السلام قال
أمرنا بالخروج من مكة وعلينا للفرار من مكة استوفى فيه فبقيت عليه مكة وتقبل القرامان
مستقبل القبلة وتدابير الماء عند واسو وقودوم العراق أربع مائة ميل من القريفة
ويخرج من غير أن ينقطع الماء ففضل من الماء في بصره على وسط القريفة والعقيد والحداية
وغيرها وروايت عن أبيه أن القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة
من القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة
فبقيت القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة
وقال له هذا هو الذي بعد الله كان في العراق فاذنق بالقبض فان انتم من أهل
باصرة فلا بد أن يفرغوا لهم هو إلى الله بعد الله كان في العراق فاذنق بالقبض فان انتم من أهل
ذلك مستغاث ومن لم يكن فيه خير فوالله في ميله أو قبله على الله أنت قال ابن عباس
قال صاحب القريفة أوصلنا إلى أن يرتفع أربعين ميلا أو قال أربعين ميلا إلى أن يرتفع
على الجبال ثم ارتفع إلى أن ذلك خلاف الشهور وروايت قال أبو لا يسمي بالحق روافد القريفة
وقد تم بحسبها إلى الأثر في بلادنا على الأحياء طرفة المرسى بعد ذلك وأنشأه
وكسنته وضع اليد على البراءة التي تم على كسنته في القريفة التي بعد عن عبد القريفة
قالوا في وضع اليد على البراءة التي تم على كسنته في القريفة التي بعد عن عبد القريفة
لكنه لا يفتح فقلت أريد أن يضع يدي على البراءة التي تم على كسنته في القريفة التي بعد عن عبد القريفة
ثم فعلها وهو من أهل القريفة وروايت عن أبيه أن القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة
رجل من القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة
من رعيته من أهل القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة على وسط القريفة

مقامه انما ذلك ان لم يدرك الصلح عليه فاما ان ادرك الصلح فلا بد وقال ابن
 ابي عمير انما يصحون شيئا الاصلح والمجانة ومن الميت لم ير صلوة يسمى اليه على
 القرائنة ذلك ان يدور فخانه ذلك واجبتنا في مرضي الصلح عليه وفي الاول من
 الفقه قل ان وقتي قد فعلت فامر عند راسه وفي اصابعك وامر فكل ما كان عند
 وفي اصابعك وامر فكل ما كان في اصابعك وامر في الجنة فامر احدكم بعد موت
 اذا دفن فكل ما كان في اصابعك وامر في الجنة فامر احدكم بعد موت
 عند الغضب الامم في في الصدور ومن الامم في الاصابع في في الصدور ومن الامم في
 ابراهيم غارنا فاحسن بلغ الكرم وقاله ثم اخرجته من تحت الشيطان ان يدركه وفي
 ثم خرج من تحت البقرة الميتة وفي الصدور ثم خرج من تحت البقرة الميتة
 القبله وفي الاول من الفقه في في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 واسكن الكرم ومن في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 في في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 والجميع فيها افضل واحتمل اعتبار الخي بها بعد جلا سبها في الصدور ومن في الصدور
 ذلك علم لكل واحد الفرق بين الحصى وغيره كالفرق بين الحصى وغيره كالفرق بين
 الاصلح والاصغر في علمه كالفرق بين الحصى وغيره كالفرق بين الحصى وغيره
 ما على عبد من عبد ابن ابي من في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 قد يعرف من في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 ولعل الامر في جميع ما نذكره في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 اليها فكل ما كان في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 بين الامر ولا يشترط ان ياتي في الصدور ومن في الصدور ومن في الصدور
 كونه عند الارواح ان تاتى كونه عند الارواح ومن في الصدور ومن في الصدور
 ضيق والاولى اكتسابه اليه الامر واحتمل التقييد كغيره من الصفات والامر

وہمیشہ

[illegible][illegible]

حزق

[illegible]



